وسائل قتال متطورة من الناحية التكنولوجية؛ كما تمّ التوسع في زيادة حجم التشكيلات، وادخال تعديلات على نظام الاحتياط، والتدريبات، لتطوير القوة البشرية بمقتضى خلق توازن بين الكمية والنوعية.

لقد أدت نتائج هذا المجهود الى احداث تعديل واضح على أسس المعادلة السابقة، حيث باتت المعادلة الجديدة تتلخّص في «رزم نوعية وكمية متبادلة في مقابل رزم كمية ونوعية».

ولكن اذا كانت نتائج الحرب العربية ـ الاسرائيلية الاخيرة قد مهّدت لطرح اشكالية الكمية والنوعية بصورة جديدة، فانه كان للتوقيع مع مصر معاهدة السلام، في أواخر السبعينات، وللحرب في لبنان العام ١٩٨٢، نتائج لا تقل أهمية في ظهور انشطار جديد في مفهوم الامن الاسرائيلي، ترك بصمات واضحة على ذيول هذا النقاش. فقد جاءت تجربة الحرب في لبنان، صيف العام ١٩٨٢، لتثبت ان تعاظم قوة النوعية والكمية لا يكفي، وحده، لاحراز النصر في غياب توفر «الاجماع الوطني» على أهداف الحرب؛ أي، بتعبير آخر، أكدت ان «القوة» ليست بديلاً من «جاهزية القوة» في تحقيق الانتصار في الحرب مستقبلاً. كما أدت اتفاقية السلام مع مصر الى حصول انشقاق في الاجماع الاسرائيلي أدى الى سيطرة مفهومين أمنيين يتجاذبان النخبة العسكرية والسياسية الاسرائيلية ـ مفهوم «الصقور» ومفهوم «الحمائم». ويمكن تلخيص الخلاف الرئيس بين هذين المعسكرين في: هل يؤدي تقديم التنازل للعرب بالتعجيل بالسلام، أم يقود الى الحرب ؟ والجواب عن هذا السؤال يعطي التحديد السليم للمقادير في رزم النوعية والكمية، ليس في الجيش الاسرائيلي فقط، وانما، ايضاً، في معادلة «الامن القومي». أي ان السؤال الاساسي في النقاش تحول الى صيغة أخرى: هل تستطيع معادلة «الامن القومي» الاسرائيلية، بمعطياتها السياسية الاستراتيجية، ان تواصل الصمود في حرب استنزاف مستمرة ؟ (يطلق عليها اسحق رابين الحرب الراقدة)؛ أو بتعبير آخر: ما الذي يحدد متطلبات بناء القوة في نظرية الامن الاسرائيلية. أهيَ الضغوط والضرورات الخارجية السياسية والامنية ؟ أم القيود والاكراهات المتعلقة بالموارد والقدرة الداخلية ؟ أم هي تحديات الاهداف ؟ أم قيود الموازنة ؟

ان جملة هذه الاسئلة هي المحور الذي يدور حوله النقاش الاسرائيلي، في محاولة لايجاد مقاربة نظرية لاشكالية رزم النوعية والكمية، وذلك في ضوء تبلور متغيرين اساسيين يلقيان بظلهما على هذا النقاش: الاول، الانقسام السياسي حول أهداف الحرب، أي غياب الاجماع؛ والثاني، الشعور بالقلق الشديد الذي ينتاب المؤسسة العسكرية ازاء الأزمات التي يثيرها النقص الشديد في الموارد الذي يعوق تنفيذ خطط عمل طويلة الاجل.

يشير المتغير الأول، أساساً، الى الصعوبات الكامنة التي تشعر بوطأتها المؤسستان، السياسية والعسكرية، الاسرائيليتان، ازاء الاستمرار في تلبية الاحتياجات الامنية، على أساس المراهنة على مبدأ «توازن القوى»، على محور التاريخ، في الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وعلى ذلك، فان انحسار الاجماع الاسرائيلي ـ كما بدأ يظهر في المعارك التي خاضتها اسرائيل بعد العام ١٩٧٣ ـ يعكس درجة من الاحباط ازاء جدوى اعطاء الاولوية للأمن على السياسة، والشعور بضرورة البحث في خيارات أخرى، من أجل صوغ حل مقبول لمعضلات اسرائيل، الامنية والسياسية. على الصعيد الايديولوجي، يمكن ان نلمس، هنا، صدى النزعة السلوكية في النظر الى مشكلتي الكمية والنوعية، واشكالية بناء القوة بصورة عامة. واذا كانت هذه النظرة تجد تعبيراً عنها، بوضوح، في سياق النقاش الجاري، في وجهة النظر القائلة باستحالة قياس القوة، فان التعبير السياسي عن ذلك يعكس الرأي الداعي الى ضرورة البحث في شكل ما من التوافق السياسي مع المحيط، باعتبار ان هذا هو الخيار الامثل. ويفسح النقاش حول الموارد الداخلية، والابعاد الجيو ـ سياسية للصراع، بدوره، أيضاً، في المجال لنوع من الواقعية تطل برأسها. فاسرائيل لن تتمكن، على المدى البعيد، من تأمين احتياجات التعاظم في بناء وتطوير القوة، وتضمن، في الوقت عينه، تحسين شروطها الحياتية والمعيشية، أو حتى الحفاظ على مستوى انتاجها القومي بوتيرة معقولة.

يقود المتغير الأول الى رفض ضمني لدولة «اسبرطية» محاربة الى الابد؛ في حين يعكس المتغير الثاني الخوف من انهيار المجتمع الاسرائيلي، او، في أفضل الاحوال، استمرار تبعية واعتماد اسرائيل على المساعدات الخارجية التي تقدمها اليها الولايات المتحدة الاميركية. وهذه المساعدات لا يمكن الّا ان تكون قيداً على استقلالية